فالمراد بالموج مقصود الكاسب قوله لكان ساملا لان المنع انما يرد على دعوى التعذر وهي لم تذكر وفيه انه لم تذكر تلك
الدعوى لا تتفرع الاحتياج الى القانون على ما مر فتأمل قوله ولا يخفى ما في حمل هذا الكلام على الموج من التكلف وهو خروج
عن الجادة وهي ان الكلام في المقصود الكاسب وهو يتوقف على معرفة الطرق الجزئية صحيحها وفاسدها ولما كانت
متعذرة على الوجه الجزئي كان الواجب هو المعرفة على الوجه الكلي فلا بد من قانون قوله والاوجه ان يقال اه انما كان
اوجه واحسن لخلوه عن التكلف المذكور وهو جعل الموج مقصود المنطقي لان الكلام في الكسب وما يتوقف هو عليه
فالظ المتبادر منه هو مقصود الكاسب كما لا يخفى قوله لكنها متعذرة من غير دليل كما مر من ان بداهة العقل غير
كافية فاذا تعذرت تلك المعرفة ظهر الاحتياج الى القانون فلا يتفرع قوله فثبت الحاجة على ما مر لا على
التعذر فهذا مقصود السند فلا فائدة في تطويل المحشي كما مر والله التوفيق وقد مر التنبيه على ان دعوى كلية
التعذر غير صحيح لكنها غير مضرة فتأمل قوله بالوجهين الاولين اقول انه قد سبق منه قدس سره المادة والصورة انما
يكونان للاجسام والثاني ان كونهما مادة وصورة للفكر المفسر بالترتيب مسامحة وعلى سبيل التشبيه
لانهما جزآن للمرتب والعلة المادة والصورة جزآن لما هما علة له ولما كان الترتيب بالقوة مع الامور
المعلومة صارت تلك الامور كالمادة ولما كان ذلك الترتيب بالفعل مع الصورة العارضة لها كانت
تلك الصورة كالعلة الصورية لان شانهما ان يكون المعلول بهما بالفعل كما مر كله قوله اللازم للترتيب
فالترتيب الذي هو المصدر المعلوم سبب متقدم على الهيئة وهو كذا اما الترتيب الذي هو المصدر المجهول
فلا يظهر تقدمه عليها بل الظ انهما في درجة واحدة عارضان لتلك الامور كما مر قوله وهو الملايم لكلام
المصنف والشارح وقد مر ان المتبادر من قولهم بالفكر هو السبب القريب والمصدر المجهول اقرب من المعلوم كما
مر من المحشي والظ من قولهم فاذا صحتا اه ان الفكر هو المركب من المادة والصورة فيكون المراد بالفكر الامور
المترتبة للهيئة المعروضة للهيئة بان يكون جزءا منها فافهم قال الشارح اي فكر صحيح واي فكر فاسد وفيه اشارة
الى ان الفكر ينقسم الى صحيح وهو الذي يؤدي الى المط والى فاسد وهو الذي لا يؤدي الى المط فالصحة والفساد
صفتان عارضتان للنظر حقيقة لا مجازا وسبب هذه الصحة صحة المادة وصحة الصورة فان اتصف المادة بما
هو صحتها في نفسها واتصفت الصورة بما هو صحتها في نفسها اتصف النظر بما هو صحته في نفسه وهي
التأدية الى المط فيكون صحة النظر بمعنى التأدية بسبب صحة المادة وبسبب صحة الصورة كما في شرح المواقف
قوله بان يكون المذكور في موضع الجنس جنسا او عرضا عاما هكذا في النسخ التي وصلت الينا وصوابه جنسا
لا عرضا عاما وفي موضع الفصل فصلا لا خاصة وفي موضع الخاصة خاصة شاملة بينة كما في شرح المواقف
اللهم الا ان يكون الكلام مبنيا على من جوز وقوع العرض العام في التعريفات قوله وصحتها في المقدمات صدقها
اما قطعا او ظنا او تسليما قوله بان يكون المذكور في موضع الصغرى ببيان المناسبة وبان يكون موافقا للمدعى
بان يكون المدعى يقينيا والمقدمات كذلك وبان يكون ظنيا وما في ذكر المقدمات ظنيا ايضا قوله وصحتها اي صحة
الصورة وهي حاصلة من رعاية الشرائط في باب التعريفات بان يكون المذكور في الحد التام في مقام الجنس جنسا
قريبا والمذكور في مقام الفصل فصلا قريبا مثلا ويستفاد انه لو عكس في الحد التام وقيل ان الانسان ناطق
الحيوان لا يكون حدا تاما وهو كذلك عند البعض والمحقق انه لا يخرج بذلك عن التمامية قوله والمراد بصحة الفكر
المسببة عن ما بين الصحتين المجتمعين قوله استلزامه للمط اي تأديته الى المط لا يقال ان التأدية فرع صحة
النفس الصحة لانا نقول ان التأدية فرع الصحتين المذكورتين اما نفس صحة النظر فهي في الاصطلاح نفس التأدية
ولا مشاحة فيه قوله فاذا صحتا معا كان الفكر صحيحا فصحة الفكر مسبب عنهما لا عين احدهما مع انه قد سبق في تعريف
المقدمة بما يتوقف عليه صحة الدليل من المحشي ان صحة الفكر هي نفس صحة الصورة فبين كلاميه تناقض لا يخفى
والجواب انهم قصروا النظر على الصحة من حيث الصورة حتى قدموا مباحث الصورة على مباحث المادة وطولوا
البحث في باب الصورة واختصروا في باب المادة فمباحث المادة من الفن والا يكون ابواب المنطق اربعة لا تسعة
ولم يقل

ولم يقل به احد فكلام المحشي الاول مؤول لا محالة والله التوفيق قوله وفي اي في النظر في الاصطلاح عدم
تأديته المط وهو مسبب عن فساد احدهما قوله وكذا المراد بقوله اصيب الى المط ولم يصب يعني ان المراد
بالاصابة المثبتة والمنفية استلزام المط وعدم الاستلزام والتخلف في مادة واحدة ينافي الاستلزام كجواز
فرس وكل فرس صهال فينتج ان زيدا صهال وهو بط قوله لان فساد المادة علة لقوله فلا يصح قوله ولا يتجه نتيجة
يعني ان المستفاد من هذا القول ان قولنا ناطق حيوان ليس بحد تام مع انه حد تام على التحقيق وكونه حدا تاما فيما
خلاف التحقيق والدليل عليه قوله الا على قول من يحكم فان السوق يفيد ضعف هذا القول وقد صرح به بقوله
وهو الحق والحق في الجواب ان تقديم الفصل على الجنس في الحد التام لا يضر اذ انه يفيد فساد الصورة عند من
يقول انه حد تام بل يفيد خلاف الاولى قوله فلا ينافيه فساد لم ينافه فلا يلزم انه فساد الصورة كما مر انفا قوله
ولو كان المراد بصحة الفكر اه يعني انه يجوز ان يكون المراد بالصحة المعنى المجازي وهو الاخص من المعنى الحقيقي
وهو كون الفكر واقعا على احسن صفة والفساد خلاف ذلك فالمثال المذكور من قبيل الفاسد الذي
الواقع على غير تلك الصفة فهو حد تام واقع على غير تلك الصفة وفيه نظر لانه مع بعده عن الفهم لا يلائم
المقام لان الكلام في القانون المميز للصواب عن الخطاء لا في القانون المميز للمناسب عن غير المناسب على
ان قوله قدس سره ثم اكتسابه من تلك المبادي اه نص في ان اصل الاكتساب يتوقف على القانون المميز
للصواب عن الخطاء لا الاكتساب على الوجه المناسب ولو حمل على ذلك لا يثبت الاحتياج الى المنطق فما ذكره
المحشي لا يساعده اللفظ والمقام فلا يصلح لان يكون توجيها قوله وهو المط وهو ان الموج اثبات الاحتياج
الى اجزاء المنطق كلها فالابواب التسعة مما يتوقف عليه التمييز المذكور والابواب الخمسة اعني الصناعات
الخمس لبيان المبادي وهو ظ قوله وهذه الطرق هي المبادي فطرق الكسب هي المبادي وفيه انه يجوز ان
يكون المراد بالطرق هي المبادي المرتبة مع هيئة الترتيب ولذلك صار للترتيب علة مادية وصورية فقوله يحصل
بالفكر يتضمن امرين وهو المناسب لتقرير السيد السند فلا حاجة الى ملاحظة تلك المقدمة فتأمل قوله بالصحيح وقد مر
بيان المراد بالصحيح وانه مسبب عن صحة المادة وعن صحة الصورة فالحمل على الصورة فقط من طغيان القلم قوله نفس
الترتيب فهو عبارة عن الهيئة العارضة للامور المعلومة وقد مر من المحشي ان الترتيب ان جعل مصدرا مبنيا للمجهول
يكون عبارة عن تلك الهيئة العارضة لتلك الامور المعلومة وقد ادعى المحشي ان الترتيب في كلام المصنف ان الاولى ان
يحمل على المبني للمفعول لكونه سببا قريبا وهذا توضيح كلام القائل ووجه الدفع على ما ذكره المحشي ظ اما على ما ذكرناه فهو ان
الترتيب له علة مادية وصورية وقد مر ان صحة الفكر مسبب عن الصحتين وبهذا الاعتبار يحصل الاحتياج الى اجزاء المنطق
كلها ولعل وجه التأمل ما ذكرناه فتأمل قال الشارح القوة النطقية اي النفس الناطقة كما اشار اليه قدس سره والمحشي
وانما سميت بها لانها منشأ النطق والقوة قد تطلق على الجوهر وهذا النطق يحتمل النطق الباطني وهو ادراك
الكليات ومعنى تقويته المنطق لهذا النطق ان المنطق يحفظ عن الخطاء وعن الامور الزائدة وينظمها نظم اللآلي في سلكها
و والنطق الظاهري ووجه تقويته له ان النطق الظاهري اظهار ما في الضمير وهو يتبع ترتيب المعاني في الذهن فاذا
كان الترتيب على احسن وجه كان التكلم كذلك فكان الفن مظهر النطق على كلا المعنيين قوله كون الميزان سببا
لظهور النطق بكلا المعنيين كما مر واذا كان سببا للظهور كان محلا له قوله حتى كانه موضع النطق فكونه موضع
انما هو على طريق التشبيه لان محله حقيقة اما النفس او اللسان على الاحتمالين قوله لظهور كمالاتهما متعلق
بهما على طريق التنازع فالمنطق سبب لظهور صفة النفس اولا وبالذات فكونه سببا لظهور النفس باعتبار مجازي
وهو اما في الكلمة واما في النسبة واما في الاعراب فقوله لان ظهور القوة النطقية محتمل للوجوه الاول انه ذكر القوة
واريد علمها الثاني ان المضاف محذوف اي لان ظهور اثر القوة النطقية الثالث ان نسبة الظهور الى القوة مجازي
لانه صفة الاثر فقوله وكانه ذكره اي ذكر ظهور القوة في قوة ذكر اثر القوة والا فلا وجه لذكر ظهور القوة لان المنطق

Copyright © King Saud University